دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية الصادرات الجزائرية خلال الفترة2000_2017

The role of multinational corporations in the development of Algerian exports during the period 2000_2017

هاني نوال [1]، مسمش نجاة [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، nawal.hani@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، nadjet .messemeche@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/12/12

ملخص:

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تساعد بطرق شتى على تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للدول المضيفة لهذه الشركات ,و التأكد من أن هذا الاستثمار يرجع بفو ائد انمائية , يجب على الدول أن تجد أكثر الاساليب فعالية لجعل مواقعها مواتية للاضطلاع بنوع من الانشطة التصديرية التي تهدف الئ تشجيعها ,وهذا ما اتجهت اليه الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2000 من اجل استقطاب هذه الاخيرة وتفعيل الصادرات الجزائرية وعدم الاعتماد على مصدر واحد ووحيد وهو القطاع النفطي .**كلمات مفتاحية:** الشركات متعددة الجنسيات ، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، القدرة التنافسية ، الصادرات .

تصنيفات JEL : F5. ،F21. ،F41.

Abstract: Enabled multinational corporations to help in various ways to enhance the export competitiveness of their host States; Making sure that this investment results in development funds, States must find the most effective way to make their locations conducive to undertaking the kind of export activities that they aim to promote; This is what Algeria has been pursuing through economic reforms since 2000 in order to attract Algerian exports and not rely on a single source, the oil sector.

Keywords: multinational corporations, foreign direct investment, Algerian economy, competitiveness and exports.

Jel Classification Codes: F5. ،F21. ،F41

المؤلف المرسل: مسمش نجاة ، **الإيميل:** nadjet .messemeche@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

أن تحسين القدرة التنافسية التصديرية أمر هام ، ينطوي على تحديات ، ولكنه ليس هدف في حد ذاته بل أداة لبلوغ هدف تعزيز التنمية ، ويثير ذلك قضية الفوائد المستمدة من التجارة المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات ، بدءا بتحسين الميزان التجاري ، ثم تحسين عمليات التصدير وإدامتها على مر الزمن وحتى وإن كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة صوب التصدير تساعد على زيادة الصادرات ،فإن الشركات الأجنبية تستورد أيضا ، وقد تكون حصيلة النقد الأجنبي الصافية في بعض الحالات، وقد تسجل أيضا قيم تصدير عالية مع تدني معدلات القيمة المضافة ، والمسألة في كافة الحالات هي معرفة كيف يمكن للدول النامية المضيفة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الأصول التي تتحكم بها الشركات متعددة الجنسية، وتعتمد المسألة إلى حد كبير على الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات ، من ناحية وعلى ما يقابلها من قدرات وسياسات في البلد المضيف ، من ناحية أخرى .

والاعتماد المفرط على الشركات المتعددة الجنسيات لبناء القدرة التنافسية التصديرية له عيوبه ، فقد تركز الشركات متعددة الجنسيات على المزايا النسبية الثابتة للبلد المضيف فقط ، وعلى وجه الخصوص قد لا يكون بالمقدور تنمية المزايا النسبية الدينامية ولا انخراط الشركات المنتسبة في الاقتصاد المحلي بإقامة روابط بمشاريع الأعمال المحلية عن طريق مواصلة تنمية مهارات العاملين أو بإدخال تقنيات أكثر تطورا.

ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تسهم في تحسين القدرة التنافسية لبلد ما ، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في الصناعات التي تستثمر فيها من قبل ، أو بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى انشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على (كردي, احمد السيد;، 2011، صفحة 11) تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف.

ثمة أولوية مشتركة بين الدول ،سواء كانت دول متقدمة أو نامية مثل الجزائر ، الا وهي تحسين الصادرات وإدامتها حتى تسهم في التنمية مساهمة فعالة ، ومثلما تجد الشركات نفسها مضطرة لجعل نظمها الإنتاجية أكثر قدرة على المنافسة ، ويجب على الدول أن تنظر في كيفية التحول ، في أي صناعة من الصناعات إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

يتم طرح **الاشكالية التالية : هل فعلا ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات من رفع قدرة الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000 _2017 ؟**

للإجابة تم وضع الفرضيات التالية :_ **هناك علاقة طردية بين تدفق حركة الشركات المتعددة الجنسيات و نمو الصادرات سواء في قطاع المحروقات او خارج المحروقات .**

_ لايزال قطاع المحروقات يجذب اليه اكبر حصة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال البحث و التنقيب والاستغلال .

_ لا تزال مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ضئيلة في التأثير في تدفق الشركات المتعددة الجنسيات.

اهداف الدراسة : أن مقدار النجاح الذي تحققه الدولة المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير ورفع مستواه ، اضافة إلى جني ثمار التنمية التي يحققها هذا الاستثمار يعتمد اعتمادا حاسما على قدرة الدولة على تطوير القدرات المحلية ، والواقع أن بعض الدول التي كانت أكثر نجاحا من غيرها في تعزيز القدرة التنافسية في مجال التصدير والتحكم بالاستثمار الاجنبي المباشر الموجه صوب التصدير قد لجأت إلى اتباع نهج ثنائي يرتكز على تنمية القدرات المحلية مع استهداف الموارد والأصول الأجنبية في الوقت ذاته ، ويمكن أن تشمل العناصر الهامة لهذا النهج على ما يلي :

1- التأكد من أن ما هو مستهدف في تشجيع الاستثمار يتلاءم مع الاستراتيجيات التنموية والصناعية الأوسع نطاقا للدولة المعنية.
2- توفير رزمة من الحوافز بطريقة مركزة لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في الانشطة الاستراتيجية (مع مراعاة قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التصدير).
3- إشراك الشركات الأجنبية المنتسبة في تطوير ورفع مستوى التنمية البشرية.
4- إيجاد بنية أساسية رفيعة المستوى من قبيل تجهيز الصادرات والمجمعات العلمية.
5- توفير الدعم الهادف لمنظمي المشاريع المحليين والنهوض بالموردين ومجمعات المشاريع.

منهجية البحث : من اجل الوصول الئ الاهداف المرجوة من هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي من اجل سرد اهم التطورات الحاصلة خلال فترة

الدراسة , الئ جانب المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات و المعلومات ذات صلة بالموضوع .

2. واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الشركات المتعددة الجنسيات ولقد تزايد نشاطها ليشمل جميع القطاعات مع نهاية التسعينات، بعد ما كان أغلب مشاريع هذه الشركات تتركز في قطاع المحروقات، وكان هذا التوسع نتيجة لسياسة التفتح التي انتهجتها الحكومة وبالتالي أصبحت هذه الشركات تستثمر في جميع القطاعات منها: الصناعة، الخدمات، السياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2 .1 اثار تدفق الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر

من اجل السعي بأكبر نسبة ممكنة من تدفق الشركات المتعددة الجنسيات، عملت الجزائر على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب مثل هذه الشركات، وذلك بتبني عدة تشريعات منظمة للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث قامت بإنشاء هياكل إدارية تعمل مجتمعة على ترقية ودعم الاستثمار، حيث كان لهذا التحسين الأثر الواضح على حجم تدفقات هذه الشركات إليها والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2016).

جدول رقم (01): تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)

السنوات	حجم تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات	الناتج المحلي الخام
1991	12	45715
1992	30	48003
1993	0	49946
1994	0	42543
1995	0	41764
1996	270	46941
1997	260	48178
1998	607	48188
1999	292	48641
2000	280	54790
2001	1108	54745
2002	1065	56760
2003	634	56760
2004	882	67864
2005	1156	85325
2006	1841	103199

117027	1834	2007
134978	2675	2008
171000	3053	2009
137212	2331	2010
161207	2721	2011
199071	1499	2012
205789	1684	2013
215285	1507	2014
243333	-584	2015
156161	1546	2016

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات من الموقع الإلكتروني:
http://unctadstat.unctad.org/ReportFoldres/reportfoldres.aspx, 25/12/2019

الشكل رقم (01): أثر تدفق استثمار الشركات المتعددة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

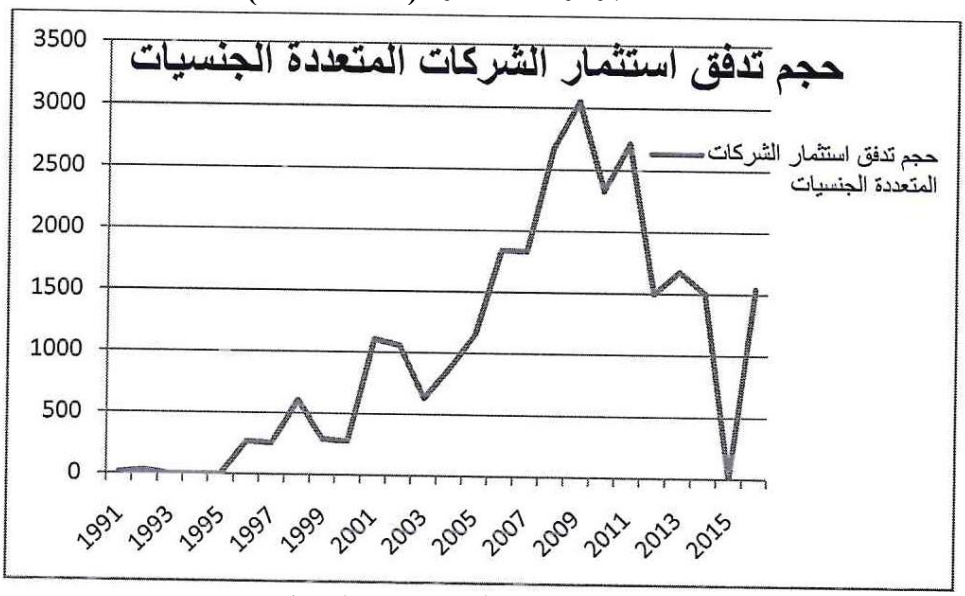

المصدر: مخرجات برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم: (01)

يشير الجدول والشكل السابق إلى حجم تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991-1994) قد تميزت بالضعف إن لم نقل الانعدام بالرغم من صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار سنة 1993، ويعود ذلك أساسا إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي ميز هذه الفترة مما أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

فبعد أن وصلت تدفقات هذه الاستثمارات سنة 1991 إلى 80 مليون دولار انخفضت سنة 1992 لتصل 30 مليون دولار قبل أن تنعدم في السنوات الموالية (1991، 1992، 1993)، وقد ظل قطاع النفط والغاز خلال تلك الفترة القطاع الوحيد المستقطب للشركات المتعددة الجنسيات.

وانطلاقا من سنة 1996 تميزت تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات الوارد إلى الجزائر بنمو واضح حيث وصلت إلى 270 مليون دولار بعد أن كانت منعدمة خلال السنوات الثلاثة السابقة، لترتفع سنة 1998 وتصل إلى 607 مليون دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (من 31 مارس 1995 إلى 01 افريل 1998) والتي أسفرت عن نتائج إيجابية صاحبتها زيادات في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، إلا أنه وفي سنة 1999 سجلت هذه التدفقات انخفاضا قدر بـ 292 مليون دولار واستمرت في الانخفاض إلى 280 مليون دولار سنة 2000، لتعاود الارتفاع بشكل ملحوظ سنة 2001 وتحقق ما قيمته 1113 مليون دولار، ويعود ذلك أساسا إلى التحسن الملحوظ في الوضع السياسي والأمني للبلد مقارنة بفترة التسعينات، وكذا بعض برنامج للإنعاش الاقتصادي الممتد على الفترة (2001-2004).

ورافق هذا كله ارتفاع كبير في ناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه في سنة 2003 انخفضت هذه التدفقات إلى 638 مليون دولار، وبعدها شهدت ارتفاعات متتالية ووصلت إلى 1888 مليون دولار سنة 2006 لتعاود الانخفاض سنة 2007 بتسجيلها ما قيمته 1743 مليون دولار وفيما يخص 2008 وبسبب محدودية اندماج النظام المالي الجزائري في النظام العالمي فإنها لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية وحققت تدفقاته ما قيمته 2632 مليون دولار واستمرت في الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2009 بتسجيلها 2754 مليون دولار، حيث هذه التدفقات أدت بالمقابل إلى ارتفاع حجم النمو في الناتج الوطني المحلي الإجمالي، حيث قفزت من سنة إلى أخرى.

لتعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2010 إلى 2301 مليون دولار ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 2580 مليون دولار، تليها قيم منخفضة متذبذبة أبرزها التدفقات السلبية لسنة 2015 بقيمة (584-) مليون دولار وقد أرجع مجمل الخبراء الاقتصاديون هذه القيمة السلبية إلى تفاقم العراقيل التي حالت دون تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر كالبيروقراطية وتنامي السوق الموازي... الخ وهذا ما

دفع الحكومة إلى ضبط خطة لمواجهة العزوف الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر تجسدت من خلال إصدار القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والذي جاء بحزمة جديدة ومغرية فيما يخص الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين وذلك انعكس ايجابيا على جذب الشركات متعددة الجنسيات لتصل إلى 1546 مليون دولار من نفس السنة.

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج الإجمالي سجل قفزة نوعية في حجم هذا الأخير، وهذا بفضل حجم التدفقات الهائلة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني: بما أن قطاع المحروقات يعتبر أول قطاع اقتصادي في الجزائر استثمرت فيه الشركات المتعددة الجنسيات فإننا سنتطرق إليه في هذا المطلب وسوف نبرز مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر وبالضبط في قطاع المحروقات.

2.2 .1: مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات

يضم قطاع المحروقات الذي يعد من أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا يزال القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب والاستغلال... الخ، مثل شركة بريتيش بتروليوم BP وShel البريطانية... الخ.

جدول رقم (02): توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك والشركاء الأجانب خلال الفترة (2004-2017) **(الوحدة: مليار دولار)**

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة سوناطراك	28,44	40,84	48,32	55,71	72,63	40,49	52,19	66,69	64,24	57,41	53,11
حصة الشركاء الاجانب	3,11	4,74	5,28	3,89	4,56	3,92	3,93	4,97	6,34	5,91	5,25
المجموع	31,55	45,58	53,60	59,60	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63,32	58,36

البيان	2015	2016	2017
حصة سوناطراك	29,36	24,74	27,90
حصة	3,72	3,17	3,18

الشركاء			
المجموع	33,08	27,91	31,08

المصدر: _ التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

- حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016، 2017،بنك الجزائر، فيفري، 2018.

من خلال الجدول المبين أعلاه، ضعف حصة الشركاء الأجانب في صادرات المحروقات الناتج أساسا من ضعف الكمية المصدرة من طرفهم، وهذا يعني أن طرف الوطني هو المسيطر على صادرات المحروقات، فيما تبقى مساهمة الطرف الأجنبي مساهمة ضعيفة في زيادة حصيلة الصادرات.

بعد عملية البحث والتنقيب وفي حالة اكتشاف أبار تجارية للغاز أو البترول فإنه تأتي كخطوة ثانية عملية إنتاج واستغلال هذه الآبار، حيث تقوم هذه العملية سوناطراك لوحدها أو بمشاركة نفطية أخرى وفي ما يلي الجدول مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في مجالات الاستكشاف الجديدة، ومن بين أكبر المستفيدين من استغلال وإنتاج المحروقات وخاصة منها النفط.

2.2. 2: اهم الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات الجزائرية:

لقد أتاحت التحولات الهامة التي طرأت على قانون المحروقات بعد الانتكاسة التي شهدتها الاقتصاد الوطني، جعلت السلطات الجزائرية تغير موقفها تجاه دخول المستثمر الأجنبي إلى هذا القطاع الحساس فاتخذت جملة من الإجراءات والإصلاحات القانونية والتشريعية من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي بالتدفق إلى أراضيها، ولعلى أبرز موقف اتخذته هو إصدار القانونين رقم 86-13 و86-14 المؤرخين في 19 أوت 1986.وسوف نحاول أن نقف على أبرز عقود الشركة الموقعة بين سوناطراك عبر الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) والشركات الأجنبية.

2.2.2. 1- الشراكة مع الشركات الأمريكية:

يمكن قراءة مساهمة الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات من خلال إبرامها عقود الشراكة كما يلي:

_**شركة أميرداهايس الأمريكية:** وقعت شركة سوناطراك عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار مع الشركة الأمريكية أمير اداهايس، ويشتمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2000، صفحة 18)

_**شركة أموكو الأمريكية:** أبرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998 عقدا مع شركة أموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع تقاسم في الإنتاج، ويتعلق بتطوير واستغلال أربعة حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين أمناس، ولقد بدأ إنتاج الأربعة حقول سنة 2002. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1998، صفحة 22)

_**شركة أركو الأمريكية:** أبرمت سوناطراك في 15 افريل 1998 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أركو يخص تطوير ورفع معدل الاحتياطي للبترول الخام في حقل "رهد البغل" الذي انتقل إنتاجه في البداية من 25 ألف برميل 55 ألف برميل يوميا ليصل بعدها إلى 125 ألف برميل يوميا في نهاية 1999، وقد ارتكزت محتويات العقد على ما يلي: (منصور, لیلیا بن;، 2004، صفحة 91)

- دفع مبلغ كحق دخول يقدر بـ 225 مليون دولار أمريكي لشركة سوناطراك.
- دفع 1,3 مليون دولار كنفقات تخص الاستغلال.
- دفع 50 مليون دولار كاستثمارات على البحث في ميدان الغاز ولحساب سوناطراك.

_**شركة أناداركو الأمريكية:** عقدت شركة أناداركو بالجزائر يوم 28 سبتمبر 1999، ويعتبر حقل حاسي مسعود بركين من بين الحقول المتعددة التي اكتشفت في حوض بركين من قبل سوناطراك وأناداركو معا، بحيث وقع على أول عقد إيجاد ينص على تطور مكامن الغاز والبترول لحاسي بركين جنوبا، كما حصلت عام 2002 على عقد للتنقيب في القاطع 403 C/E في حوض بركين وكانت قد وقعت في مارس 2001 على تعديل لاتفاقيه تقاسم للإنتاج بالشراكة مع شركة LASMO. وذلك لمتابعة أعمال التنقيب والاستكشاف في القواطع 208، 404، 211، وتضمنت الشروط إنفاق 55 مليون دولار خلال 5 سنوات بحيث تتضمن حفر 6 آبار على الأقل.

_**شركة هاليبرتون الأمريكية:** الشراكة الوطنية للخدمات (آبار النفط) ENSP والشركة الوطنية هاليبرتون للطاقة والخدمات أصدرت يوم 11 جويلية 1999 في الجزائر عقد اتفاق مختص في مجال التخطيط للآفاق الجيولوجية للبترول في الأعمال، وقدر هذا الارتباط بمبلغ 1 مليار و20 مليون دينار والحصة التي

أخذتها ENSP هي 49% وسوناطراك عن طريق خدمات المجمعات البترولية تأخذ 51% من الأسهم. (احمد ، 2001، صفحة 127)

_**شركة كونوكو الأمريكية:** وقعت سوناطراك مذكرة تفاهم مع شركة كونوكو للتعاون في قطاع المحروقات وتوليد الطاقة الكهربائية داخل الجزائر وفي الخارج، وتعتبر شركة كونوكو رابع مجموعة نفطية أمريكية ويشتمل هذا العقد الموقع يوم 9 سبتمبر 2000 تحديد فرص التعاون وفق صيغة التشارك في إنجاز مشاريع اندماجية في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشافات والبحث والإنتاج والتسويق إضافة إلى مشاريع التوليد المشترك للكهرباء. (احمد ، 2001، صفحة 128)

_**جنرال إلكتريك الأمريكية:** وقعت سوناطراك في 29 يناير 2015 مذكرة تفاهم مع شركة (GE) جنرال إلكتريك الأمريكية لتأسيس وتصنيع المعدات المستخدمة في عمليات التنقيب وإنتاج النفط والغاز، بالإضافة إلى توفير خدمات وتدريب في مجال النفط، وتكون الشركة الجديدة مملوكة بنسبة 51% لسوناطراك و49% لجنرال إلكتريك.

2.2.2. 2: الشراكة مع الشركات الأوروبية

وتتضح معالم الشراكة الأوروبية من خلال توقيع واشتراك مجموعة من الشركات البترولية العالمية في مشاريع مع شركة سوناطراك ويمكن أن يظهر ذلك من خلال الآتي:

_**شركة أجيب الإيطالية:** وقعت شركة سوناطراك عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أجيب الإيطالية مدته 5 سنوات وبمبلغ 31,7 مليون دولار، ويشتمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود، كما يتضمن العقد ميزانية خاصة بتكوين الأيدي العاملة في ميادين البحث واستغلال المحروقات. (منصور, ليليا بن;، 2004، صفحة 92)

_**شركة الكونسورسيوم:** أبرمت شركة سوناطراك عقدا قيمته 257 مليون دولار مع شركة الكونسورسيوم في مارس سنة 2002، يضم شركة سايم الإيطالية لصناعة المعدات حقول البترول وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا وشبكة لتجميع البترول في حقل رورد أولاد جمعة في حوض بركين.(النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2002، صفحة 21)

_بريتيش بيتروليوم BP: وقعت سوناطراك في نهاية ديسمبر 1995 عقدا مدته 30 سنة (سنتين للبحث وأربع سنوات للأشغال، سنة للاستغلال والإنتاج)، قيمته 3 مليار أمريكي، حصة سوناطراك 1,015 مليار دولار، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الأجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول والهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح، حيث قدرت تكلفة المشروع 2,7 مليار دولار، تغطى 65% منها شركة بريتيش بيتروليوم والنسبة المتبقية 35% يتم تمويلها من قبل سوناطراك، على أن تبدأ الإنتاج خلال الربع الأول من سنة 2004. (النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2001، صفحة 22)

_شركة توتال الفرنسية: أبرمت شركة سوناطراك في 28 جانفي 1996 عقدا من نوع تقاسم الإنتاج ويقدر مبلغ العقد بـ 874 مليون دولار، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35% وشركة ريسول الإسبانية 30%، ويخص هذا العقد حقل غاز "تين فون تبنكورت"، مدته 20 سنة، مع دفع 2 مليون دولار كحق دخول، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81,1% لسوناطراك.

كما حصلت شركة توتال في نهاية عام 2001 على امتياز "غرد الصيد" في خوض بركين ويتألف من ثلاثة قواطع، كما حصلت في شهر جويلية 2002 على منطقة تيممون التي تعمل فيها بالتعاون مع شركة CEPSA الإسبانية، والتي تملك توتال فيها 49% من أسهمها.(النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 1996، صفحة 21)

_شركة بإساف الألمانية (BASF): وقعت سوناطراك عقد عمل بين المتعامل الألماني بإساف أكبر منتجي المواد الكيماوية في العالم، يوم السبت 6 نوفمبر 1999 والذي يتضمن اشتراك سوناطراك بنسبة 49% والذي لإنتاج البر وبيلان، أي ما يقدر بحوالي 420000 طن في السنة الواحدة، وهذا العقد يمتد إلى غاية مدة 12 سنة مجددة وتكون تكاليف النقل على عاتق سوناطراك بأكملها. ويصل معدل الاستثمار في هذا المشروع حوالي 200 مليون أمريكي، وتمويله مضمون بقرض طويل الأجل من طرف السلطات الإسبانية، ومدة تحقيق المشروع هي 42 شهرا حتى عام 2001، وبهذا الاتفاق الذي تشارك فيه سوناطراك بمنتوجاتها المتمثلة في الغاز، تكون قد حققت مكانة تسمح له بفتح آفاق جديدة وشركات متعددة مع الدول الأجنبية. (احمد ، 2001، صفحة 130)

بالإضافة إلى شركة ستاتويل النرويجية، شركة شل، شركة GOF Suez، شركة إيني الإيطالية، شركة بي جي البريطانية، شركة RWE Dea... الخ.

2.2.2. 3: الشراكة مع شركات عالمية أخرى:

كما وقعت شركة سوناطراك جملة من عقود شراكة مع شركات عالمية أخرى، وكانت في مجملها شركات آسيوية وأسترالية، ويمكن أن تظهر من خلال الاستعراض التالي:

_**شركة GAZ PROM الروسية:** ونالت في مطلع عام 2009 حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الواقع على اليابسة، الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على 30 مليون طن من النفط والغاز، يحتوي الامتياز على ثلاثة قطاعات تغطي مساحة نزيد عن 3 آلاف كيلومتر مربع، وفي مطلع عام 2010، أعلنت عن البدء بأعمال البحث والتنقيب في ترخيص "الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، وبدأت الشركة أعمال التنقيب والحفر لأول بئر استكشافي "زهور السايح-2" في محيط منطقة ترخيص "الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، مما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة مع الجزائر، ويدخل حفر الآبار في التزام برنامج الحد الأدنى من أعمال التنقيب حيث تنص شروط المناقصة التي فازت بها الشركة المذكورة على حفر 4 آبار في القسم البري من ترخيص "الأصيل" وتقوم الشركة في نفس الوقت بعمليات البحث والتنقيب وإجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد على نطاق واسع في مناطق مرخصة أخرى من الجزائر، ومن المقرر أن تنتهي الأعمال سنة 2012. (سفيان ، 2014، صفحة 163)

_**شركة سنوبيك الصينية (Sinopec):** وتم التوقيع العقد من قبل شركة سوناطراك مع شركة سنوبيك في 14 أكتوبر 2002، ولمدة 20 عاما، ويهدف اتفاق الشراكة لزيادة استخراج النفط الخام والاحتياطي من Zarzaitine، والتي تقع في الجنوب الشرقي في حوض إليزي، لتصل قيمتها 50% من خلال تنفيذ برنامج كبير للعمل يتضمن حفر 40 بئرا، وبنا مرافق جديدة لحقن المياه وإنتاج النفط الخام ومشروع حقن الغاز غير قابلة للامتزاج، 525 مليون دولار استثمارها لهذا المشروع، وسيتم تمويل 75% من قبل شركة سينوبك أيضا الذي سيدفع 41 مليون كحق دخول، وستكون مشاركة سوناطراك في استثمار المشروع بنسبة 25%.

بالإضافة إلى شركة سترويترانس/ روسنفت الروسية، شركة DOASAL الهندية، شركة بي أتشب ي الأسترالية، شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية.

3 .دور الشركات المتعددة الجنسيات في ترقية الصادرات خلال الفترة (2000-2017)

انعكست سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر من أجل تهيئة كل الظروف استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من أجل ترقية صادراتها حيث سنحاول في هذا المبحث من خلال دراسة مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في ترقية الصادرات.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الفعالة في ترقية الصادرات لأي بلد يحسن استغلالها، وخاصة الدول النامية التي تعمل جاهدة من أجل جلب هذا النوع من الشركات، لذلك عملت الجزائر جاهدة على توفير بيئة ملائمة لجلب أكبر قدر ممكن من الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف الرفع من صادراتها وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بتشجيع الصادرات، والعمل على تحسين جودة صادراتها وجعله يتطابق مع مواصفات المنتوجات الدولية وتحقيق القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (02): تطور الصادرات واستثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

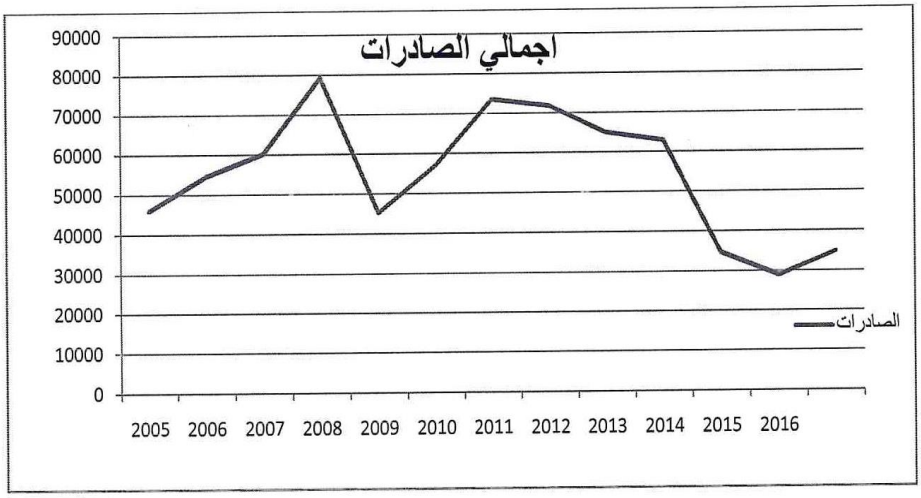

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01) والجدول (2)

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي:

- خلال الفترة (2005-2008) شهدت هذه الفترة تدفقات متزايدة لشركات متعددة الجنسيات تبعتها تزايد في حصيلة الصادرات (صادرات محروقات) أيضا ويرجع السبب في زيادة الصادرات إلى نمو حجمها وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل لسنة 2005، 2006، 2007، 2008 حوالي 54,84-65,85-74,95-97,99 دولارا على التوالي.
- خلال الفترة (2008-2009) شهدت استمرارية في تدفق هذه الشركات واستمرت في الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2009 رغم تداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أغسطس 2008 وذلك بسبب محدودية اندماج النظام المالي الجزائري في النظام العالمي، بينما يلاحظ انخفاضا في الصادرات وبنسب كبيرة وهذا راجع كما أسلفنا القول سابقا إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي أي انخفاض في أسعار البترول تؤدي إلى انخفاض الصادرات، حيث سجلنا سنة 2009 سعر البرميل البترول 62,25 دولار.
- خلال الفترة (2009-2014) نلاحظ أننا سجلنا انخفاضا في تدفقات الشركات متعددة الجنسيات وفي نفس الوقت سجلت صادرات عكس ذلك والسبب يرجع الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الجزائر وصدور قانون المالية التكميلي الذي يمنع الملكية الكاملة للمستثمرين الأجانب. غير أن

الصادرات سجلت ارتفاعا ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

- خلال الفترة (2014-2015) تميزت هذه الفترة بالتدفقات السلبية (-584) لسنة 2015 لشركات المتعددة الجنسيات وأرجع مجمل الخبراء الاقتصاديون هذه القيمة السلبية إلى تفاقم العراقيل التي حالت دون تشجيع جذب الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر كالبيروقراطية، وتنامي السوق الموازي، والدور المحدد للقطاع الخاص، وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية، فضلا عن المخاوف التي خلفتها فرض قاعدة 49/51، كما صاحب هذه الفترة تراجع في قيمة الصادرات الذي نتج عن انهيار سعر برميل النفط إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف 2015.
- أما سنة 2016 ولنتيجة الأزمة المالية التي مرت بها البلاد، أدى بالحكومة إلى ضبط خطة لمواجهة العزوف الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر تجسدت من خلال إصدار القانون رقم 16-09 بترقية الاستثمار المؤرخ في 03 أوت 2016 والذي جاء بحزمة جديدة ومغرية فيما يخص الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين مما انعكس إيجابيا على تدفقات شركات متعددة الجنسيات الوارد إلى الجزائر، صاحبها تذبذب في حصيلة الصادرات وأن هذه الأخيرة هي الأخرى متعلقة بأسعار البترول والتي تعرف تذبذبات مستمرة. وأما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي دائما تبقى هامشية ومحصورة بين نسبتي 2% و3% من إجمالي صادرات الجزائر.

ولقد عملت الجزائر على توفير بيئة مناسبة وذلك من خلال التدابير الضريبية المحفزة على التصدير ولكن كل هذا لم يكن كافيا، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة في إجمالي صادرات الجزائر، والتي كانت تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في التصدير تراوحت بين 97% و98% من إجمالي صادرات الجزائر.

4. خاتمة: تعد الشركات المتعددة الجنسيات اهم محرك للاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي , و مؤشرا على انفتاح الاقتصاد و قدرته على التكيف على مستجدات العالمية في ظل العولمة و سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و الاسواق .

على غرار الدول النامية اقبلت الجزائر على توفير مناخ استثماري ملائم لهذه الشركات و استفادة من مزاياها الئ اقصى حد ممكن , خاصة و أن الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لتمويل خزينة الدولة و المشاريع التنموية يعرض اقتصادها لهزات مستمرة بسبب تذبذب اسعاره , لذا عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار من خلال سن قوانين جديدة و انتهجت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية العميقة و فتحت اجوائها الاقتصادية امام القطاع الخاص المحلي و الاجنبي .

يتم استخلاص النتائج التالية :

_ ان التزايد المدهش لتدفقات الشركات المتعددة الجنسيات الئ الجزائر خاصة في الآونة الاخيرة جاء نتيجة فتح باب الاستثمار الاجنبي و التوجه نحو اقتصاد السوق .

_ ان الاستثمارات الاجنبية في الجزائر تتمركز معظمها في مجال الطاقة .

_ بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات الئ الجزائر خلال الفترة 2000 _ 2017 الا أنه يبقى متواضعا بالنظر الئ الفرص و المؤهلات و الامكانيات المتاحة , كما أنه متمركز أكثر في قطاع المحروقات , إضافة الئ محدودية دوره بالنسبة للاقتصاد الوطني .

حيث يمكن صياغة المقترحات التالية :

_ تهيئة البيئة التشريعية و القانونية و المؤسسية حتى يستطيع المستثمر الاجنبي تقييم الوضع على المدى البعيد و المتوسط و من ثم اتخاذ القرار الاستثماري الصائب , و اعادة النظر فيما يخص تعميم مبدأ 51\49 المتعلق على كل المشاريع الاستثمارية .

_ تفعيل الانفتاح الاقتصادي من خلال الاسراع الئ الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الاثر على التجارة الدولية .

_ تهيئة البنية التحتية , ذلك من خلال اشراك القطاع الخاص المحلي و الاجنبي في تطوير الهياكل القاعدية و تهيئة المناطق الصناعية و تسوية مشكل العقار الصناعي .

5. قائمة المراجع:

,1996)جانفي .(*النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول*.21 .p ,(1)

(1998). *النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول*(7)، صفحة 22.

(2000). *النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول*(6)، صفحة 18.

.22 .p ,(8)*النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول* .(اوت ,2001)

(مارس, 2002). *النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول*(3)، صفحة 21.

دريان احمد . (2001). *الشراكة الاجنبية في قطاع المحروقات , رسالة ماجيستير*. الجزائر، كلية الاقتصاد : جامعة الجزائر .

غربي سفيان . (2014). *اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علئ تنمية سوق الغاز الطبيعي , دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية للفترة 2002 _2010 , رسالة ماجيستيرغير منشورة*. المدية: جامعة المدية.

كردي, احمد السيد;. (2011). *الشركات المتعددة الجنسيات*. تاريخ الاسترداد 1 5, 2021، من http//kenanaonline.com.

منصور, ليليا بن;. (2004). *الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات . رسالة ماجيستير*. باتنة، كلية الاقتصاد : جامعة باتنة.